تفتح ملف أزمة الطاقة

محافظات تطالب بحلول لأزمة الكهرباء والوزارة تكرر وعودها

على الرغم من المبالغ المهولة التي استنزفتها وزارة الكهرباء منذ العام ٢٠٠٣ ولغاية الآن، سواء كميزانيات تشغيلية أو استثمارية، إلا أن واقع الحال لا يبشر بخير في المستقبل القريب، ولا حتى البعيد على ما يبدو لتحسن مستوى التجهيز بالطاقة الكهربائية.

وفيما تضطر بعض المحافظات إلى القيام بأعمال قد تبدو غير منضبطة لتأمين الطاقة الكهربائية لمواطنيها، تتجه محافظات أخرى إلى التلويح باتخاذ إجراءات سريعة لمعالجة الأزمة التي تعاني منها، وفي المقابل تأتي تصريحات المسؤولين في وزارة الكهرباء مستفزة لمشاعر المواطنين والمسؤولين المحليين على حد سواء.

في هذه الصفحة، مواد متباينة عدة من ثلاث محافظات، إلا أنها تتشابه من حيث الموضوع الأساس وهو تدني مستوى التجهيز بالطاقة الكهربائية، طبعا يستثنى من ذلك تصريحات وزارة الكهرباء الواردة على لسان المتحدث الرسمي باسمها، فهي كعادة المسؤولين في الوزارة طالما تأتي لتطمئن المواطنين بأن الطاقة الكهربائية في تحسن خلال الصيف المقبل او السنة المقبلة، في حين أن هذه التصريحات تكون استفزازية أكثر منها مهدئة.

وتشير تصريحات عدد من أعضاء مجلس النواب ومسؤولين في الحكومة المركزية والحكومات المحلية إلى أن واقع الحال لا يبشر بخير وقد تستمر معاناة المواطنين في مختلف مناطق العراق باستثناء محافظات إقليم كردستان من أزمة الكهرباء الخانقة، فضلا عن تلميحات بوجود ملفات كبيرة عن فساد مالي وإداري وتصفيات سياسية تقف وراء عدم تحسن واقع الكهرباء، وفي المقابل ثمة تصريحات لمسؤولين في وزارة الكهرباء والحكومات المركزية والمحلية تتحدث عن مستقبل مشرق يبدد الظلام الذي يلف البلاد منذ سنوات، وان الصيف المقبل سيأتي بنعمة يلمسه المواطن بوضوح، ولربما سنسمع تصريحات تتحدث عن أن المواطن في الصيف المقبل سيهنئ بقيلولة باردة منعشة بعيدا عن القيض وينعم بنوم وأحلام سعيدة في الليل تحت سقف المنزل وليس على سطحها بحثا عن نسمة هواء ترطب جفاف صيفنا اللاهب.

تدني ساعات تجهيز الكهرباء إلى أقل من ثلاث ساعات يوميا خلال هذه الأيام في بعض المناطق من بغداد يجعلنا نتخوف من الصيف المقبل، لكن التصريحات الحالمة تدعونا إلى أن نكون أكثر تفاؤلاً، وليس للمواطن من الأمر شيء سوى الانتظار، وقد اعتدنا الانتظار.

بغداد ـ أحمد حسين

بابل تهدّد باتخاذ إجراءات سريعة لرفع مظلوميتها

بابل / إقبال محمد

ما زالت قضية تدني مستوى تجهيز محافظة بابل بالطاقة الكهربائية تشغل المسؤولين المحليين، فبالرغم من كثرة الوعود التي أطلقتها وزارة الكهرباء إلا أن المحافظة تعد الأسوأ تجهيزا بالطاقة بالمقارنة مع المحافظات الأخرى.

بعض المسؤولين المحليين في محافظة بابل طالبوا بإلغاء مديرية توزيع كهرباء الفرات الأوسط لكونها "حلقة زائدة تكلف ميزانية أموالاً من دون فائدة"، وربط مديرية كهرباء بابل مباشرة بالمركز.

وقال رئيس مجلس المحافظة كاظم مجيد توما لـ"المدى": إن بابل تعاني منذ زمن طويل من نقص واضح في الطاقة الكهربائية وعدم إعطائها حصتها كاملة وفق الجدول المعد من قبل وزارة الكهرباء.

وأشار إلى أن المحافظة من أكبر المحافظات إنتاجا للطاقة الكهربائية "ولكن للأسف لم تحصل إلا على القليل بالرغم من الوعود الكثيرة من مسؤولي الوزارة"، لافتا الى أن مجلس المحافظة عقد اجتماعا استثنائيا حضره مدراء كهرباء بابل وفروع مديرية كهرباء الفرات الأوسط للإنتاج والنقل والتوزيع لمناقشة الأمر وبحث جميع المقترحات لوضع الحلول المناسبة.

من جهته، أكد رئيس لجنة الطاقة في مجلس المحافظة عقيل السيلاوي في حديث لـ"المدى"، أن الجلسة الاستثنائية التي عقدها المجلس جاءت على خلفية "المحاولات والمراجعات والوعود التي يقطعها المسؤولون في وزارة الكهرباء منذ سنوات، في حين أن واقع الحال يسير من سيّئ إلى أسوأ"، بحسب تعبيره.

وتابع بالقول: إن بابل لم تحصل إلا على حصة ضئيلة من حاجتها الفعلية بالرغم من التخصيصات المالية التي ترصدها المحافظة من ميزانيتها للنهوض بقطاع التوزيع.

ولفت الى أن المحافظة استنفذت كل الحلول "ونحن محرجون أمام المواطنين وقد دعونا في إحدى جلسات المجلس أعضاء البرلمان عن محافظة بابل لإيصال صوتنا إلى الوزارة، إذ لا نريد أن نتخذ إجراءات خارج السياقات المتبعة، ولكن إذا ما أجبرنا على ذلك فلن نتردد، فالمحافظة فيها اكبر إنتاج كهربائي في العراق من محطة المسيب الحرارية والمحطة الغازية، ويجب أن تأخذ حصة تناسب حجم إنتاجها"، على حد قوله.

وأفاد السيلاوي بأن هناك تجاوزات في توزيع الطاقة بين المحافظات، وأهالي المحافظة يطالبون بحصة المحافظة كاملة كباقي المحافظات، مؤكدا أنهم خاطبوا وزارة الكهرباء "لكن الإجابة لم تكن منطقية ولا تبشر بأمل، كما أن وكيل مدير توزيع كهرباء الفرات الأوسط أبلغنا بأن هناك حصة للمحافظة من المحطات الثابتة والمتنقلة لحل مشكلة الاختناقات".

والمح إلى أن وزير الكهرباء أعلن أن إنتاج الطاقة الحالي لا يتجاوز ٦ آلاف ميكا واط، وأن حصة بابل منه ٢٧٠ ميكا واطا، غير أن ما تحصل عليه أقل من ١٨٠ ميكا واطا، مبينا أن هذه الحصة لا تكفي سوى للتشغيل لساعة واحدة مقابل خمس ساعات قطع للتيار، لافتا إلى هناك أكثر من ١٠٠ انقطاع للتيار خلال الشهر الواحد.

إلى ذلك، بينت رئيسة اللجنة القانونية في المجلس أحلام راشد حمزة، أن هناك تصريحات لأحد النواب بأن واقع الكهرباء خلال العام الحالي سيكون أسوأ من العام ٢٠١١، واصفة هذا التصريح بـ"الكارثة، خاصة وأن القسم الأكبر من الموازنة يخصص للكهرباء، في حين أن الكهرباء تسير عكس التطور"، بحسب وصفها.

وأضافت في تصريح لـ"المدى"، أن واقع الطاقة الكهربائية مترد ويستوجب وقفة شديدة من قبل الحكومات المحلية والحكومة المركزية أيضا، منوهة بأن "قطاع الكهرباء من القطاعات المتشعبة والتي تحتاج الى تقليص هذه التشعبات، والحال يتطلب زيادة الإنتاج والتوزيع"، مشددة على ضرورة تدقيق "طبيعة العمل في الكهرباء والتخصيصات المالية لها".

بدورها، ذكرت عضو مجلس المحافظة بشرى موحان، أن المحافظة "مغبونة في مجال التجهيز بالكهرباء"، مضيفا انه "لا يخفى على احد حجم الدمار في الشبكة الكهربائية وعدم حصول بابل على حصتها من المشاريع وفق معايير الكثافة السكانية، وتمت مناقشة هذا الأمر مع ممثل كهرباء الفرات الأوسط الذي بين ان محافظة بابل هي الأسوأ في واقع الكهرباء".

وأكدت موحان في حديثها لـ"المدى"، "علينا اتخاذ إجراء سريع بهذا الخصوص، وقد بحثنا الأمر مع النائب البرلمانية في محافظة بابل الدكتور وليد الحلي الذي وعد بتحديد موعد مع وزير الكهرباء واتخاذ إجراء بهذا الشأن"، موضحا أن منطقة جنوب بابل هي الأكثر مظلومية.

وأضافت أن الجلسة الاستثنائية التي عقدها المجلس خرجت بعدة توصيات منها ضرورة مقابلة وزير الكهرباء وطرح مسألة نقص حصة بابل من الطاقة، وأسباب عطل المحطة الحرارية في المسيب، حيث تناقص إنتاجها من ١٠٠٠ ميكا واط إلى ٤٧١ ميكا واطا، فضلا عن مناقشة إمكانية إضافة بعض المحطات التي ستساهم في فك الاختناقات التي تعاني منها المحافظة.

من جانبه، أشار عضو مجلس المحافظة فلاح عبد الكريم الخفاجي الى ان وزارة الكهرباء "لا تعمل وفق أي تخطيط على الإطلاق، وهناك عمل عشوائي لدى مديرية توزيع كهرباء الفرات الأوسط أو مديرية كهرباء بابل، نجم عنه تدهور واقع الطاقة في المحافظة"، مؤكدا انه يجب ان يكون هناك عمل في مجالات الإنتاج والتوزيع والنقل في الوقت نفسه، وذلك لأنه في حال حدوث خلل في أي خط منها سينعكس على التيار الكهربائي عموما.

وأكد لـ"المدى" أن المحافظة بحاجة الى أكثر من ٣٠٠٠ محولة لفك الاختناقات في العديد من المناطق وهناك بعض المناطق لم تصلها الكهرباء لحد الآن.

أما عن تخصيصات وزارة الكهرباء فقال: إنها قليلة جدا ولا تكفي للنهوض بهذا القطاع المهم وغالبا ما يعدّون الصيانة في محطة كهرباء المسيب على حصة المحافظة، مشيرا إلى أن تخصيصات مجلس المحافظة لهذا القطاع "وافرة ولكن مخازن مديرية الفرات الاوسط امتلأت بالمواد من دون عمل او إنتاج، وهو ما يستوجب التخطيط بشكل جيد".

واختتم حديثه بالقول: يفترض أن ترتبط مديرية كهرباء بابل بالمركز ولا داعي لمديرية الفرات الأوسط، حيث انها تشكل ثقلا على الحكومة المركزية من حيث الرواتب والبناية والعدة والعدد، وهي حلقة زائدة، فالوزير السابق وعد بإلغاء مديرية الفرات الأوسط كإنتاج وتوزيع".

النجف تقرر توفير الكهرباء للمناطق الزراعية بصورة مستمرة

النجف / عامر العكايشي

قرر مجلس محافظة النجف توفير التيار الكهربائي للمناطق الزراعية واستمراريته من دون انقطاع لتنشيط الحركة الزراعية.

وقال رئيس لجنة الزراعة في المجلس هاشم الكرعاوي لـ"المدى": إن مجلس المحافظة وافق على مقترح رئيس لجنة الزراعة الخاص بتوفير التيار الكهربائي للمناطق الريفية لغرض تشغيل مضخاتهم، وجاءت هذه الموافقة بسبب قلة أمطار هذا الموسم وارتفاع تكاليف الوقود.

وبين أن الهدف من ذلك زيادة الإنتاج الزراعي في المحافظة وخاصة محصولي الحنطة والشعير، مطالبا وزارة التجارة ببناء سايلوات ومخازن لحفظ الحبوب وإعداد خطط متكاملة لتسهيل تسلم المحاصيل الزراعية، مشيرا الى انه وفقا للزيادات الحاصلة لمستوى الإنتاج المحلي لمحصولي الحنطة والشعير، بات من الضروري إعادة النظر بمستوى الطاقات الخزينة في المحافظة.

الوزير يعد بتحسن الطاقة خلال الصيف المقبل

بغداد / المدى

صرّح وزير الكهرباء المهندس كريم عفتان الجميلي، أن أشهر الصيف المقبل ستكون أفضل من الصيف الماضي من ناحية التجهيز بالطاقة الكهربائية، مؤكدا أن الأزمة سيتم حلها بعد عامين من الآن، فيما أنجزت الملاكات الهندسية والفنية التابعة للوزارة الربط النهائي لخط (قائم.تيم ٤٠٠ كي.في).

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة مصعب المدرس في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه: إن الوزير أكد خلال لقائه بالنائبة عتاب الدوري وشيوخ ووجهاء الاقضية والنواحي المحيطة في محافظة بغداد، أن الكهرباء ستشهد تحسنا خلال فصل الصيف المقبل.

وأضاف "ان الجميلي قال إن وزارة الكهرباء ليست متفضلة على المواطنين، بل من واجبها تقديم هذه الخدمة المهمة"، مشيرا إلى أن وجهاء الاقضية والنواحي عرضوا ما تعانيه مناطقهم من مشاكل ومعوقات، مبينا أن الوزير "أمر بتذليل كل الصعوبات وتشكيل غرفة عمليات خاصة لحل المشاكل التي عرضت من قبل شيوخ العشائر والوجهاء".

وتابع المدرس بالقول: إن وزير الكهرباء "أوعز بحل مشكلة الأحمال الكبيرة على شبكات التوزيع بالكامل، كما أمر دائرة توزيع الطاقة ممثلة بمديرها العام المهندس نافع عبد السادة أن يلتقي بالسادة الشيوخ ويذلل كل العقبات التي يعانون منها في مناطقهم".

من جانب آخر، أعلن المدرس أن الملاكات الهندسية والفنية التابعة لوزارة الكهرباء أنجزت الربط النهائي لخط (قائم.تيم ٤٠٠ KV) الذي تم بموجبه ربط منظومة الكهرباء الوطنية العراقية بمنظومة الكهرباء السورية، تمهيداً لاستيراد الطاقة الكهربائية عبر الربط الثماني.

وأوضح ان هذا الخط تم انجازه منذ أكثر من عام، لكن لم يتم الربط النهائي في حينه، لافتا إلى أن الوزير الجميلي، قد أتم الاتفاق مع الحكومة المصرية ووزارة الكهرباء فيها، على استيراد الطاقة الكهربائية من مصر خلال زيارته الأخيرة الى القاهرة.

وتابع بالقول: إن الوزير أرسل وفدا من وزارة الكهرباء برئاسة مستشار الوزارة المهندس عادل حميد وعدد من المديرين العامين إلى سوريا الأسبوع الماضي، والتقى مسؤولي وزارة الكهرباء السورية، واتفق الطرفان على اتفاقية تشغيل مشتركة بتبادل الطاقة وتمريرها من مصر الى الأردن الى سوريا ومن ثم الى العراق.

وأوضح المدرس ان هذا المشروع مشروط بعقد اجتماع تحت مظلة الأمانة العامة للربط الثماني في العاصمة الأردنية عمان الشهر المقبل، سيحضره ممثلو الدول ذات العلاقة (العراق، ومصر، وسوريا، والأردن، ولبنان، وفلسطين)، لتقاسم ٤٥٠ ميكا واطا، تورد من مصر عن طريق القابلو البحري.

ومن المؤمل أن تكون حصة العراق ١٥٠ ميكا واطا، تضاف الى منظومة الكهرباء الوطنية قبل أشهر الصيف المقبل.

بعد تراجع ساعات التجهيز إلى أدنى مستوياتها في فصل الشتاء

مشاريع تثير التندر والشكوك بين المواطنين ورواد الانترنت في ذي قار

الناصرية / حسين العامل

باتت التصريحات والوعود التي يطلقها المسؤولون المحليون في محافظة ذي قار بشأن تنفيذ مشاريع مستقبلية لتحسين واقع الكهرباء، تثير التندر بين المواطنين ورواد المواقع الالكترونية، لاسيما بعد تقليص ساعات التجهيز إلى ادنى مستوياتها في فصل الشتاء الحالي.

فقد جوبهت تصريحات المسؤولين المحليين حول رصد ٢٠٠ مليون دولار لإنشاء محطة كهرباء بطاقة ٢٠٠ ميكا واط في المحافظة، بكم كبير من التعليقات الساخرة على موقع شبكة "أخبار الناصرية" الذي نشر التصريح مؤخرا عن هذا المشروع.

إذ يقول المهندس علي في تعليقه على الخبر المنشور في الموقع: "والله نتمنى أن هذا الكلام يتحقق واقسم بشرفي أن اول شخص يقوم بتوفير الكهرباء إلى محافظة ذي قار سيسجل اسمه مع حمورابي وعظماء التاريخ".

فيما علق آخر قائلا: "مو طلعت ارواحنه كل ساع نسمع خبر خصصنا كذا مبالغ للكهرباء وسوف نتعاقد مع الشركة الفلانية لبناء محطة (..) والله مهزلة".

اما (ابن الولاية) – هكذا وصف نفسه – فقد أعرب عن شكوكه في مصداقية الوعود الخاصة بالكهرباء وكتب تعليقا ساخرا يقول "لحد الآن ما سمعت واحد مصدق كلامكم والله عيب والمفروض (...) وثقت الناس بيكم يا سياسيي ذي قار".

وتساءل "بالمناسبة وين صار جسر الحضارات وين صفه بيه الدهر". في إشارة الى جسر الحضارات الذي أعلنت الحكومة المحلية عن التعاقد على تنفيذه مع إحدى الشركات الفرنسية العام الماضي ولم يباشر به على ارض الواقع حتى الآن.

وكانت شبكة "أخبار الناصرية" قد نشرت تصريحا لرئيس مجلس محافظة ذي قار المهندس قصي العبادي يشير فيه إلى رصد ٢٠٠ مليون دولار لإنشاء محطة كهربائية بطاقة ٢٠٠ ميكا واط تغذي المحافظة بالطاقة الكهربائية، وذلك لسد النقص الحاصل في الطاقة المجهزة للمحافظة، مشيرا إلى أنهم يدرسون السير الخاصة بالشركات التي ستقوم بإنشاء المحطة المذكورة. وفي هذا الصدد تساءل أبو تقي في تعليقه على الخبر المذكور عن مصير المحطة اليابانية التي أعلنت الحكومة في وقت سابق عن اتفاق لإنشائها في الناصرية من المنحة اليابانية قائلا: "والمحطة اليابانية وين صارت؟".

فيما عبر عقيل الموسوي عن مرارة الواقع العراقي قائلا: "هناك بلد في العالم لا يوجد لديه كهرباء بعد الصومال في ٢٠١٢ ألا وهو العراق (العظيم)".

ومن جانبه، كتب امير التميمي تعليقاً آخر يقول فيه: "يوم بعد يوم نشعر بخيبة الأمل جراء معضلة الكهرباء ولا استطيع أن أجد مبررا كافيا ووافيا يقنعني بصعوبة القضاء على تردي واقع الكهرباء ونحن بلد يعوم على بحيرات من النفط والخيرات".

وأضاف "الى متى يعاني المواطن من شظف العيش والعوز ونحن نرى دول الجوار التي كانت بالأمس القريب تعتاش على خيرات العراق قد حققت طفرات جادة بالتنمية البشرية والإنمائية".

وكان رئيس لجنة الطاقة في مجلس محافظة ذي قار حسين حسب العواد، قد ذكر أن وزارة الكهرباء قلصت حصة المحافظة من ٣٠٠ ميكا واط إلى ٢٠٠ ميكا واط فقط، ما تسبب بزيادة ساعات قطع التيار بواقع ساعتين ونصف الساعة قطع مقابل ساعة ونصف الساعة تجهيز، بعد أن كانت في السابق ساعتي قطع مقابل ساعتي تجهيز.

وأوضح وبحسب ما نقل عنه موقع شبكة "أخبار الناصرية" مؤخرا، أن الوزارة أخلّت بوعودها السابقة بزيادة حصة المحافظة من الكهرباء بعد انتهاء مراسم زيارة أربعينية الإمام الحسين، بل عمدت إلى تقليص الحصة المقررة وزيادة ساعات القطع.

ودعا العوادي إلى إعادة هيكلة الوزارة وتحويل صلاحياتها إلى مجالس المحافظات بهدف تحسين تجهيز الطاقة الكهربائية للمواطنين، لافتا إلى وجود فساد إداري ومالي في الوزارة بدليل صرفها لأكثر من ٢٧ مليار دولار دون أي تحسن يذكر.

ورأى: إن قضية الكهرباء في العراق تحولت من قضية خدمية إلى قضية سياسية تتصارع عليها الكتل السياسية في بغداد وضحيتها المواطن.